



تركيا ولعبة التوازن في الأزمة العراقية



محمد المعرفي

جميع الحقوق محفوظة لمركز رواق بغداد للسياسات العامة ©2022

مركز تفكير يُقدم رؤى وافكار ودراسات وبحوث للنخب والمختصين ومتخذي القرار. تصدر عنه مجلة "الرواق" والتي تعنى بالتركيز على عنوانٍ واحدٍ وتستكتب فيه خيرة الباحثين والكتاب والمختصين. يعمل على تيسير المعرفة لغير المختصين لزيادة وعي وثقافة الجمهور بعيداً عن الاعلام غير المبتي على اساس علمي. يعمل الرواق على ترجمة مقالات وبحوث مهمة ومختارة عن اللغات الانكليزية والفارسية والتركية والفرنسية، لتكون بين يدي الباحث العراقي. ينطلق المركز في اعماله ونتاجه من اهمية التركيز على العمل المعرفي بدلاً عن الايديولوجيا والخلفيات النظرية المشحونة او المتطرفة. يؤمن الرواق باهمية الانفتاح على الكل السياسية والنخب المعرفية في ايصال افكاره وتصوراته ورؤاه في بناء الدولة والمؤسسات العراقية.

يطمح الرواق بان يكون نتاجه اضافةً لفهم الواقع العراقي دون تشنج واحكام مسبقة. كما يعمل الرواق على طباعة ونشر بحوث ودراسات الراغبين بعد فحصها وتدقيقها على اساس علمي، وهي لا تعبر بالضرورة عن متبنياته، فالرواق محكوم بالاظر النظرية والعلمية وحسب.

يرحب رواق بغداد بجميع الرؤى والافكار والحلول التي تطرح من قبل اصحاب الاختصاص من الباحثين والمفكرين والكتاب.

www.rewaqbaghdad.org

Legal Note:

Publishing this material has been funded by Rewaq Baghdad Center of Public Policy however, the views expressed in this document do not reflect the Center's official policies nor its opinions.

تم تمويل نشر هذه المادة من قبل مركز رواق بغداد للسياسات العامة. لكن الآراء الواردة في هذه الوثيقة لا تعكس سياسات المركز الرسمية ولا آراءه.

يحظى الشأن العراقي بشكل عام والتطورات الأخيرة في العراق خصوصا باهتمام بالغ في الأوساط التركية سياسيا واقتصاديا.

ولم تستطع الخلافات بين البلدين؛ ولا سيما فيما يرتبط بالامن الحدودي والمياه أن تضع حاجزا أمام إقامة علاقات لأنقره مع بغداد حكومة وأحزابا.

تركيا والعراق - العهد الجديد

ونعود قليلا - من أجل فهم السياق الحاضر - إلى تاريخ العلاقات ولا سيما مع مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث اتخذت منعطفًا كبيرًا من الجانبين، تركيا: وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في العام ٢٠٠٢، ولا يزال يمسك بها بقوة منذ ذاك الوقت، وعراقيا: التغيير الجذري الذي حدث في ٢٠٠٣، وما تبعته من متغيرات سياسية وأمنية.

ويمكن القول أن مرحلة أخرى تأسست في العلاقات التركية - العراقية، وتأثرت بعدد من العوامل، ومنها:

في الجانب التركي:

- سياسة حزب العدالة والتنمية في الانفتاح التركي خارجيا على دول الجوار، حيث تبدو الساحة العراقية أرضا خصبة وبكرا لتوسيع النفوذ وترسيخ العلاقات مع القوى العراقية ومنافسة اللاعبين الإقليميين لتحقيق أهداف سياسية وأمنية واقتصادية - سنشير لها -، بالإضافة إلى دوافع مذهبية وتاريخية.

- رغبة قادة الحزب في إثبات قدرتهم على حسم ملفات تقليدية عجزت الحكومات السابقة في التعاطي معها ومن أبرزها هواجسها الأمنية الحدودية.

- الحاجة التركية إلى إيجاد حلول وبدائل جديدة للوضع الاقتصادي ولا سيما بعد خسارة الوعود المالية الأميركية وبدء التوتر - لاسباب كثيرة - في علاقات تركيا مع أميركا وأوروبا وامتناع الأخيرة عن فتح الباب لدخول انقره في الاتحاد الأوروبي.

في الجانب العراقي:

- اعتماد القوى السياسية العراقية على العامل الخارجي لتقوية مواقفها وإمكاناتها الداخلية، وبالتأكيد فإن تركيا تعد من كبار اللاعبين الإقليميين.

- التحديات الأمنية ومحاربة الإرهاب وضرورة التنسيق مع دول الجوار.

- الحاجة الكبيرة إلى إعادة البناء وانهاش التجارة والسياحة، وتركيا من أكبر الدول المنتجة في المنطقة في مختلف المجالات، كما أنها تمثل سوقا ومرا في الوقت ذاته للنفط العراقي، ولا سيما من الشمال.

تركيا والأزمة السياسية العراقية

منذ انتخابات ٢٠٢١ في العراق ودخول القوى السياسية نفق تشكيل الحكومة، تنامي الدور التركي في جذب البوصلة السياسية، محتفظا بتصاعد حضوره الذي اكتسبه في الأعوام الأخيرة، وبالتزامن مع تراجع الدور الإيراني الذي كشفته الانتخابات.

ورغم عمق العلاقات بين تركيا والقوى العراقية إلا أنها تعمل بدبلوماسية ناعمة متعددة الاتجاهات، وتحرص على إيجاد حالة من التوازن في علاقاتها، مع اهتمامها الكبير بما يحصل في العراق ولا سيما في الأزمة السياسية الأخيرة.

الاتصال بالمكون السني

القصور الرئاسية في انقره وإسطنبول تحولت إلى وجهة للسياسة العراقية، ولعل أهمها وأحدثها هي زيارة رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي وشريكه خميس الخنجر ولقائه القادة الأتراك.

ففي قصر وحيد الدين في إسطنبول استضاف الرئيس التركي رجب طيب اردوغان ضيفيه الحلبوسي والخنجر في اجتماع مغلق وبحضور رئيس الاستخبارات.

اللقاء تضمن - حسب بيان مكتب الحلبوسي - مناقشة "التعاون في تبادل المعلومات الأمنية والاستخبارية"، والعلاقات الثنائية والتنسيق الاقتصادي والتجاري، "فضلاً عن دعم العراق في مجال مكافحة الإرهاب". وفي تعديلها لخبر الزيارة تجاهلت وكالة الأناضول ذكر البرلمان خميس الخنجر رغم أنها ارفقت الخبر بصورة تضعه على جانب المسؤولين الحاضرين.

وسبق للدور التركي أن نجح وبمشاركة أطراف أخرى في الجمع بين رأسي الحلبوسي والخنجر بعد الانتخابات، بعدما وصلت الخلافات بينهما قبلها إلى حد تبادل الاتهامات والإهانات.

هذه الزيارة المختصرة والمغلقة لم تمرّ دون تفاعل وردود فعل في الداخل والخارج، في الداخل من القوى السياسية المنافسة، ولا سيما أحزاب "الإطار التنسيقي"، التي توجست من الزيارة دعماً لتشكيل حكومة الأغلبية السياسية ودفعها خارج الإطار الحكومي، كما تلقتها إيران من الخارج كإذار لاستمرار انحسار عمقها السياسي في المنافسة الإقليمية، فرغم أن العلاقات بين أنقرة وطهران قوية وتربطهما مصالح مشتركة ولا سيما اقتصادياً وتجارياً، إلا أن ذلك لم يمنع من صراع نفوذ ظاهر في المنطقة ولا سيما في سوريا والعراق.

حصول تركيا على ورقة تحالف الحلبوسي والخنجر (عزم) الذي حاز ثاني أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات العراقية بعد التيار الصدري، يعدّ مكسباً سياسياً أساسياً، يعزز التصاعد المستمر للدور التركي على الساحة العراقية، خصوصاً أن (عزم) ضمن مشاركته في الحكومة المقبلة من خلال الاتفاق مع السيد مقتدى الصدر والديمقراطي الكردستاني، والأخير هو بالطبع من أكثر الأحزاب العراقية قرباً وعلاقات مع تركيا، ويمكنها أن تسعى من خلال الحليفين إلى مدّ الجسور مع الصدريين، وهم يمثلون القوة السياسية الأبرز - حسب نتائج

. وكالة أنباء الأناضول/ "أردوغان يلتقي رئيس البرلمان العراقي" / ٢٠٢٢، ٢، ٠٢، ١٢٧

الانتخابات - ضمن المكون الشيعي، وبهذه المعادلة يمكن لأنقره كسب الجولة في تحقيق التوازن الذي استهدفته أمام طهران.

لكن الإيرانيين لم يكتفوا أيديهم إزاء ما يحدث، إذ عملوا على تحشيد كل أشكال الضغط على القوى السياسية، شيعيا وكرديا وسنيا، في إيران لا ترى أنها أقل قدرة في تحريك الضغوط على أصدقائها الجدد والقدامى من المكونات العراقية، حيث تربطها علاقات قديمة سياسية واقتصادية مع الديمقراطي الكردستاني، كما أنها تعتبر نفسها مدينة للخلبوسي على سنوات الدعم وتقرأ في تحركاته الأخيرة، ولا سيما زيارته لتركيا، انقلابا استدعى نفاد صبرها، وليس من المؤكد ما إذا كان الخلبوسي مستعدا للمجازفة في معاناة العناد الإيراني، والذي يمكن أن يهدد حظوظه السياسية، ولا سيما أن طهران حذّرت - عبر رسائل عديدة - من المضي في مسار استبعاد الإطار، كما أنها لن ترضى أن يعتمد على تركيا لتحقيق طموحاته المستقبلية، لأن ماضي صعوده كان بالتحالف مع حلفائها في انتخابات ٢٠١٨.

الاتصال بالمكون الكردي

وكان للکرد السبق في التواصل مع تركيا عموما وفي القضايا المتصلة بتشكيل الحكومة والأزمة الراهنة، ففي مطلع شهر فبراير/ شباط الماضي كان المجمع الرئاسي في أنقره موقع اللقاء الذي جمع الرئيس التركي أردوغان بمهندس العلاقات الكردية التركية، نيجرفان بارزاني، وذلك قبل أيام قليلة من موعد الجلسة التي كان من المفترض عقدها في ٧ فبراير/ شباط والتي كانت مخصصة لحسم منصب رئيس الجمهورية الذي جرت العادة على تخصيصه للکرد، ولكن لم يكتمل نصابها.

زيارة نيجرفاني - حسب بيان من رئاسة الإقليم - تضمنت مناقشة "مجالات التعاون المشترك والأوضاع السياسية العراقية وآخر التطورات في المنطقة" و"رغبة الطرفين في توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية"، لأن "تركيا شريك أساسي لإقليم كردستان، إذ يبلغ حجم التبادل التجاري مع الإقليم أكثر من ١٠ مليارات دولار

. وكالة أنباء الأناضول "أردوغان يستقبل بارزاني في أنقرة" نشر بتاريخ: ٢٠٢٢، ٢٠٢٢، ٢٠٢٢.

سنويا، ومثلها مع حكومة العراق، كذلك فإن نفط الإقليم يصدر عبر الأنابيب إلى ميناء جيهان التركي، فضلا عن الاتفاقات طويلة الأمد" بينهما، كما شملت المشاورات ملف "المباحثات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية وآخر الخطوات المتخذة لحل الخلافات، والتوترات الحدودية.

لم يكن توقيت الزيارة مفاجئا فهي جاءت بعد احتدام الجدل في الداخل، وإن كانت بعض المواقع والأطراف عبرت ظاهرا عن استغرابها من توقيت الزيارة وعدم الإعلان عنها مسبقا، فيما يعلم المراقبون أن الطرف الكردي لا يمكن أن يتجاهل موقف الأتراك ورأيهم فيما يحدث في الجوار، ويتجاهل في المقابل رأي القوى العراقية بشأن الزيارات الدبلوماسية أو العلاقات الاقتصادية التي تربط الإقليم بالخارج بشكل عام.

ولم تتأخر تركيا في الرد على رسالة إيران وإدانة الهجمات الصاروخية الأخيرة على أربيل في منتصف شهر مارس/ آذار، والتي أعلن الحرس الثوري مسؤوليته عنها، حيث أدانت أنقره بشدة هذه الهجمات ووصفتها بـ"الأعمال الرامية لتقويض السلام والاستقرار في العراق"³.

ويمكن قراءة هجوم أربيل كرسالة شديدة اللهجة من طهران للکرد، عبرت فيها عن عدم ارتياحها للتحركات السياسية والأمنية التي تجري في شمال العراق وجواره، وترى إيران أنها تشكل تهديدا لمصالحها وأمنها، كما تريد تذكير الإقليم بقدرتها وعدم تجاهل نفوذها.

العلاقات مع المكون الشيعي

منذ العام ٢٠٠٣ لم تبلور علاقات واضحة للمكون الشيعي مع أنقره، وعلى العكس كانت علاقاته وطيدة مع منافستها طهران.

ومع تولي رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي رئاسة الوزراء تصاعدت لهجة العداء، وكانت تمثل فترة هبوط في العلاقات بين البلدين، حيث كان المالكي يتهم علنا نظيره التركي بإثارة الوضع في العراق، فيما يرد السيد اردوغان باتهام المالكي بالسعي لإثارة حرب أهلية في البلاد.

٣. ترك برس/ "تركيا تدين الهجمات الصاروخية على أربيل العراقية" نشر بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٢٢ ٣٢

وبالطبع تمثل مواقف وتصريحات المالكي عنوانا لطبيعة علاقات القوى القريبة من إيران بتركيا، ومن الأسباب التي تساق لهذا التدهور: العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات التركية على الحدود مع العراق، والاتفاقيات الاقتصادية بينها وبين سلطة الاقليم ومنها اتفاقيات النفط التي وقعتا اربيل دون موافقة بغداد.

ومع وصول حيدر العبادي إلى رئاسة الوزراء لم تتحسن الأوضاع مع الجانب التركي، بل ربما ساءت أكثر، للأسباب ذاتها.

ورغم أن التيار الصدري لا يحسب على أحزاب "الإطار التنسيقي" بل على العكس، إلا أن زعيمه السيد مقتدى الصدر لطالما أثار اعتراضه على النقطتين المشار لهما.

التطورات الدولية والإقليمية وموقع العراق

خلال رحلة عودته بالطائرة من أوكرانيا إلى تركيا مطلع شهر فبراير/ شباط الماضي، بدا أن الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، توجس تداعيات الازمة الروسية - الأوكرانية، ولا سيما على قطاع النفط والغاز. السيد أردوغان صرح أن العراق قد يزود بلاده بالغاز الطبيعي، رغم تأكيده أن تركيا لا تواجه في الوقت الراهن نقصا في مخزون الغاز.

واشار الرئيس التركي إلى أن ثمة أصوات داخلية في تركيا تدعي نقص مخزون الغاز الطبيعي بالبلاد، موضحا أن حقيقة ذلك مشكلة مؤقتة مصدرها الجانب الإيراني، وقد تم حلها، ولم يخف السيد أردوغان أنه ناقش إمكانية تزويد تركيا بالغاز الطبيعي مع رئيس الإقليم نيجيرفان بارزاني خلال زيارته الأخيرة.

وسبق أن كشفت مصادر نفطية عن حراك في مشروع تصدير الغاز إلى تركيا من حقل خورمو الغازي في أربيل، وجمجمال في السليمانية، وأبدى الأتراك اهتماما شديدا بهذا الملف، إحياء لتفاهات سابقة، حيث يقع عليها دور تطوير واستثمار هذين الحقولين وغيرهما.

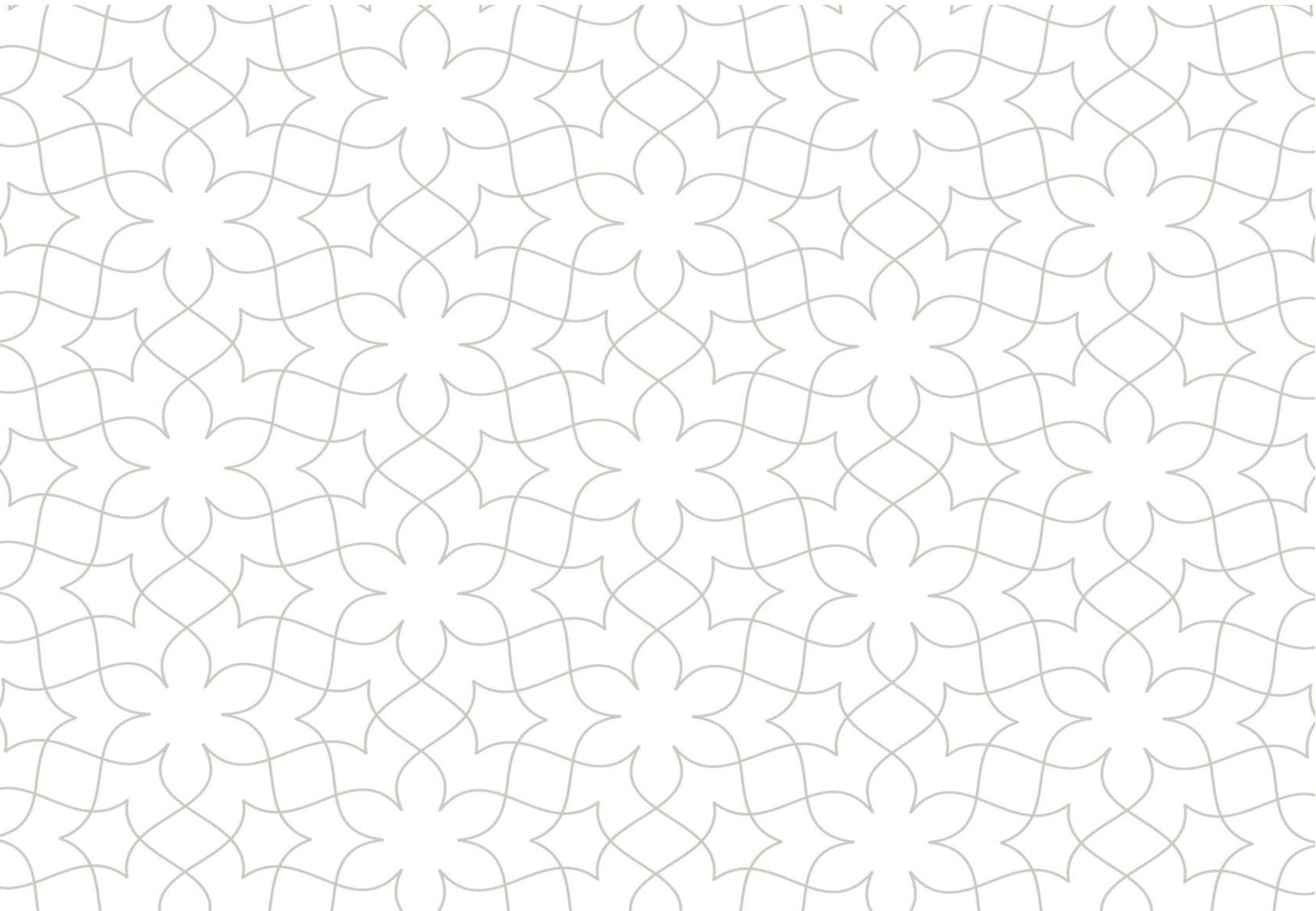
. وكالة انباء الاناضول/ "أردوغان: قد نتزود بالغاز الطبيعي من العراق" / ٢٠٢٢، ٢٠٢٢، ٤، ٤.

وينبغي الإشارة إلى أن الحظر الذي فرض على روسيا بسبب أزمة أوكرانيا، وضع عددا من الدول كتركيا في موضع حرج، وأكد وزير الطاقة التركي ألب أرسلان بيرقدار بصراحة أن بلاده ستواصل شراء النفط والغاز من موسكو حيث أنها تعتمد على الأخيرة بنسبة ٤٥% من طلبها على الغاز الطبيعي و١٧% من النفط و٤٠% من البنزين، وأنها لا يمكنها بهذه السرعة تعويض إمداداتها من روسيا كـ"مورد قديم موثوق به".^٥

وترغب عدد من الأطراف العراقية إلى التعجيل باستثمار تركيا للغاز العراقي، بالقول أن العراق يمكنه أيضا الاستفادة منه لسد حاجته المحلية، والتخلص من الاعتماد على إيران، إلا أن هذه الرغبة تصطدم برغبة معاكسة.

وفي المحصلة يمكن بوضوح تشخيص أن الدور التركي في العراق يتجه نحو الصعود عموما، وكانت له سمة واضحة من خلال الأزمة الحالية، حيث كان لها دور في تقريب القوى والأحزاب السنية، كما تواصل تعميق صلاتها مع الكرد، وتوضح رغبة أنقرة في ضمان علاقات قوية مع الحكومة والقوى العراقية، وهذه الحاجة بدأت بالازدياد بشكل فوري مع التطورات الأخيرة.

٥. تقرير موقع الجزيرة "ما تداعيات ارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة؟ وما موقف الدول من حظر الخام الروسي؟" نشر في ٢٠٢٢/٣/٩



R

